"الأمناء" تبحث مدى إمكانية نجاح هيئة التشاور والمصالحة في ترتيب صف الرئاسي..

هل تنجح «هيئة التشاور» بلم شمل الرئاسي؟

غدا.. هيئة التشاور تعقد جلستها الافتتاحية بالعاصمة عدن بحضور (٥٠) عضوا

ما مدى تأثير تصريحات العليمي على اجتماع هيئة المصالحة؟

هل سيشارك رئيس وأعضاء الرئاسي بالجلسة الافتتاحية للهيئة؟

ما وراء الحملات المسعورة ضد الانتقالي؟

الأمناء قسم التقارير:

شككت مصادر سياسية مطلعة في إمكانية عودة رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي إلى العاصمة الجنوبية عدن، للمشاركة في الجلسة الافتتاحية لهيئة التشاور والمصالحة بعد أن كان ذلك مقررًا؛ نتيجة لحالة التوتر بين بعض مكونات الشرعية، والتي جاءت على خلفية تصريحات أدلى بها رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي حول مستقبل القضية الجنوبية، والتي أثارت حفيظة أبناء الجنوب وممثلهم المجلس الانتقالي الجنوبي، باعتبارها استنقاصًا واضحًا من تضحيات أبناء الجنوب وقضيتهم العادلة.

غدًا الاثنين تعقد هيئة التشاور والمصالحة المنبثقة عن مشاورات الرياض جلستها الافتتاحية في العاصمة الجنوبية عدن، برئاسة محمد الغيثي، رئيس هيئة التشاور والمصالحة، بمشاركة جميع أعضاء الهيئة الخمسين، وتستمر اجتماعات الهيئة العامة حتى الثامن من مارس، في ظل عودة التوتر السياسي والإعلامي في معسكر المجلس الرئاسي.

ويأتي الاجتماع لمناقشة وإقرار أعمال اللجان الثلاث التي شكلتها الهيئة وباشرت أعمالها الثلاثاء الماضي لوضع مسودة الإطار العام للرؤية السياسية الشاملة، ومسودة اللائحة الداخلية للهيئة، إضافة إلى وضع مسودة وثيقة مبادئ المصالحة بين القوى والمكونات السياسية الشرعية.

ونهاية فبراير المنصرم، دشنت هيئة التشاور والمصالحة اجتماعات لجان عملها المختصة في عدن.

وفجَّرت تصريحات العليمي حول مستقبل القضية الجنوبية – والتي قال عنها إن الوقت لن يكون مناسبًا لمناقشة حلولها الآن - خلافًا كبيرًا وأزمة جديدة بينه وبين المجلس الانتقالي الجنوبي الذي وصف تصريحات العليمي بأنها "لا تشير إلى جدية الشراكة والتوافقات التي انبثقت عن مشاورات مجلس التعاون الخليجي".

وشدد بيان للمجلس الانتقالي على أن "نقاش قضية الجنوب لا يقبل الترحيل ولا التأجيل ولن يكون كذلك أبدًا، بل إنه محدد في مخرجات مشاورات الرياض بشكل واضح".

واعتبر نائب رئيس الدائرة الإعلامية في المجلس الانتقالي الجنوبي منصور صالح أن "التوتر السياسي مرتبط بما أظهرته بعض الأطراف في مجلس القيادة من عدم جدية في التعامل مع قضية شعب والنكث بما تم الاتفاق عليه في اتفاق الرياض ومشاورات دول مجلس التعاون".

وأضاف في تصريح لـ"العرب اللندنية" أن: "كل اللقاءات مهمة لكنها تظل قاصرة طالما لم تتوافر النوايا الصادقة لإيجاد حلول للإشكاليات القائمة وكذا الجدية في مواجهة ميليشيا الحوثي سياسيا وعسكريا".

وظهرت التوترات السياسية بين الحين والآخر نتيجة التوتر الإعلامي الذي يتحول سريعًا إلى شكل من أشكال الحنق السياسي بسبب الضغط الشعبي الذي ينتج عن توتير الأجواء إعلاميا، ومعظم التوتر الإعلامي مفتعل من قبل المطبخ الإخواني الذي أثبت فاعلية كبيرة في توظيف الشائعات أو الأحداث والتصريحات، كما أثبت فاعلية في استطاعته جر الوسائل الإعلامية المناهضة له إلى ساحة صراعاته.

وحول قراءته للتفاعلات المتسارعة داخل معسكر المناوئين للحوثي قال عزت مصطفى، رئيس مركز فنار لبحوث السياسات: "رغم وجود تباينات بين مكونات الشرعية حول بعض القضايا إلا أن ذلك لا يستدعي أن ينتج عنه توتر سياسي على أي مستوى؛ لأن المتوقع في الظروف الطبيعية تعدد وجهات النظر واختلافها حول القضايا الإشكالية، والغاية من تشكيل مجلس القيادة الرئاسي هي جعل كافة القوى المؤثرة تجلس إلى طاولة واحدة لمناقشة القضايا الوطنية المختلف حولها".

وتوقع مصطفى أن تسفر "جلسات هيئة التشاور والمصالحة عن نجاح في وضع مسودات الإطار العام للرؤية السياسية الشاملة واللائحة الداخلية للهيئة ومسودة وثيقة مبادئ المصالحة بين القوى والمكونات السياسية الشرعية، ويفترض بهذه الوثائق أن تدعم تماسك التفاهمات والتحالف بين مكونات الشرعية".

وفي تصريح لـ"العرب اللندنية" اعتبر مدير المرصد الإعلامي رماح الجبري أن "اجتماعات هيئة التشاور خطوة تأخرت كثيرا في ظل توتر وخلاف مستمرين بين المكونات منذ أشهر، لكون المهمة الأساسية للهيئة هي توحيد وجمع القوى الوطنية بما يعزز جهود مجلس القيادة الرئاسي ويهيئ الظروف المناسبة لوقف الاقتتال والصراعات بين كافة القوى".

وتابع: "تأخذ هذه الهيئة بعضا من صلاحيات ومكانة مجلسيْ النواب والشورى، مكتسبة شرعيتها من إعلان نقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي وكذا تمثيلها لكل المكونات السياسية بما فيها التي تشكلت مؤخرا في ظروف الحرب، ولذلك ينبغي تعزيز موقف الهيئة واعتبار مخرجات اجتماعاتها ملزمة لجميع الأطراف".

وأشار الجبري إلى أن الهيئة تكتسب أهميتها وفاعليتها أيضا "من خلال رئيسها المحسوب على المجلس الانتقالي الجنوبي والمقرب من اللواء عيدروس الزبيدي وباعتبار المجلس الانتقالي طرفا مهما وأساسيا، وهو أيضا ملزم بتقديم عدد من التنازلات لتذليل الصعوبات أمام مجلس القيادة الرئاسي في مهمته لاستعادة مؤسسات الدولة سلما أو حربا".

حماية مسار قضية الجنوب

في سياق متصل، وفي تحرك يهدف لتحصين حضور الجنوب على ساحة الحل السياسي، كانت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي قد دعت لتشكيل فريق تفاوضي يُمثل قضية شعب الجنوب.

وأعربت هيئة رئاسة المجلس، خلال اجتماعها الأسبوع المنصرم، عن رفضها لأي محاولات بائسة لترحيل قضية شعب الجنوب والقفز عليها.

وأكدت أن محاولة تأجيل حلها يعدُّ تنصلا عن مخرجات مشاورات الرياض وضرب مبدأ التوافق، وهو أمر مرفوض، وسيؤدي إلى تأزيم الوضع في مرحلة تستدعي الاصطفاف لمواجهة التحديات الراهنة.

وأوصت هيئة الرئاسة، الرئيس القائد عيدروس قاسم الزُبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، بتشكيل فريق مفاوضات يمثّل قضية شعب الجنوب في ظل استمرار المماطلة والتهرّب من استحقاق تشكيل فريق تفاوضي مشترك وفقا لما نصّت عليه مخرجات اتفاق، ومشاورات الرياض.

أهمية التحركات الجنوبية

بدورهم، اعتبر مراقبون التحركات الجنوبية: "ذا أهمية بالغة، كونها تأتي بعد أيام من تصريحات رشاد العليمي التي حاولت فيه الانقضاض على حق شعب الجنوب في استعادة دولته".

وقالوا إن "العليمي حاول إطلاق بالونة اختبار في الهواء زاعماً أن الفترة الحالية غير مناسبة لطرح قضية شعب الجنوب في إطار مخطط جديد يبدو أن هدفه محاولة المماطلة وتسويف حل قضية الشعب، إلا أن الجنوب عبَّر عن غضبه القاطع على الصعيدين الرسمي والشعبي، وهو ما يُشكل مرحلة جديدة من المواجهة التي ينخرط فيها الجنوب لأي محاولة لتهميش قضية الشعب وحقه في استعادة الدولة".

وأكدوا أن تشكيل الفريق التفاوضي سيكون الخطوة الأولى التي يمهد من خلالها الجنوب مشاركته في مستقبل العملية السياسية، مستندا إلى حالة من التكاتف من كل أطياف الشعب وراء المجلس الانتقالي تجاه معالجة هذه القضية العادلة وإدراجها ضمن المسار السياسي.

واختتموا بالقول: «إن التعامل اليقظ والسريع من الجنوب مع هذه المؤامرة المهزومة يعكس يقظة جنوبية كاملة في مواجهة أي مساع أو مخططات ترمي إلى إثارة تعقيدات تُطيل مَن أمد الاحتلال".

حملات مسعورة ضد الانتقالي

فيما اعتبر سياسيون أن "قوى صنعاء الإرهابية تنفذ مخططًا خبيثًا ومشبوهًا يعمد إلى محاولة ابتزاز القيادة الجنوبية المتمثلة في المجلس الانتقالي الجنوبي".

وقالوا: «قوى الشر اليمنية تشن حالياً حملات مسعورة ضد المجلس الانتقالي، تستهدف من ورائها التشكيك في وطنية ورؤية القيادة السياسية، في محاولة خبيثة ومشبوهة لإثارة نعرات سياسية تمهِّد لفوضى شاملة يُستهدف أن يُضرب بها الجنوب بشكل كامل".

واختتموا بالقول: «المجلس الانتقالي يحرص في كل المناسبات على التأكيد على أنه يحمل رؤية قومية ووطنية يُحركه فيها حق استعادة الدولة وفك الارتباط، وفيما يمثل هذا الأمر طموحا شعبيا جنوبيا رئيسيا، فلا يحيد عن هذا المسار مُطلقا".